



من تظاهرات
دوما السورية في
7 نيسان الماضي
(رويترز)

الطرق العامة في أكثر من مكان، وإجبار المارة على التوقف، والاعتداء عليهم بالضرب بعد تجريدهم من حاجياتهم، بهدف الترويع وزرع الخوف في نفوس المواطنين. كذلك اعتدت على بعض النقاط العسكرية تجاه الجولان المحتل، ما أدى إلى سقوط ثلاثة شهداء وخمسة عشر جريحاً في صفوف الجيش والقوى الأمنية... ووقوع عدد من القتلى والجرحى في صفوف المجموعات الإرهابية المتطرفة».

إعلان المصدر العسكري ترافق مع خبر تشييع جديد لستة عناصر من الجيش والقوى الأمنية. ومع تأكيد الوكالة اعتقال «مجموعات من الإرهابيين»، بث التلفزيون السوري اعترافات لشخص يدعى مصطفى بن يوسف خليفة عياش قال إنه «يسكن في درعا منشية البلد، وكان يرى الناس تذهب إلى الجامع العمري وتشارك

الانتشار العسكري مستمر في درعا وتعزيزات حول دوما ومعلومات صحافية غريبة عن استقالات في حزب البعث

وتلتقي الشيوخ، ومنهم الشيخ أحمد الصياصنة والشيخ صلح والشيخ رزق». وأضاف أن «من بين هؤلاء إبراهيم الناييف مسالمة الذي أعطاه مبلغاً من المال قدره 50 ألفاً وطلب إليه الخروج إلى الجهاد».

في هذا الوقت، أفادت وكالة «رويترز» بأن قافلة من 30 دبابة سورية على الأقل تتحرك على حاملات دبابات شوهدت في الطريق الدائري بدمشق. وكانت الدبابات تتحرك في الاتجاه

المؤدي إلى ضاحية دوما الشمالية وإلى مدينة درعا الجنوبية. وقالت الوكالة نفسها إن حافلات بيضاء جلبت مئات من الجنود بكامل عديتهم القتالية إلى ضاحية دوما. وأضافت أن أكثر من 2000 من قوات الأمن انتشروا في دوما وشغلوا نقاط تفتيش وتحقق من بطاقات الهوية، للقبض على المتعاطفين مع الحركة المطالبة بالديموقراطية.

أما وكالة «فرانس برس» فتحدثت من جهتها عن انتشار للعناصر الأمنيين «في كل الأحياء»، موضحة أن هؤلاء «يدققون في هويات الناس في الشوارع». وأضافت أن المدينة «شبه مقفرة، وكل المتاجر مغلقة، وكذلك المؤسسات العامة».

وفي بانياس، قال الشيخ أنس عيروط، أحد قادة حركة الاحتجاج في المدينة، لـ«فرانس برس»، إن آلاف الأشخاص تظاهروا أول من أمس للمطالبة بالحريات.

وذكرت «فرانس برس» أنها تلقت بياناً من ثلاثين عضواً في حزب البعث الحاكم من بانياس يعلنون فيه انسحابهم احتجاجاً على «ممارسات» أجهزة الأمن. وقال الموقعون على البيان، وهم من منطقة بانياس، «إن ممارسات الأجهزة الأمنية تجاه المواطنين الشرفاء والعزل من أهاليها في مدينة بانياس والقرى المجاورة لها، ولا سيما ما حصل في قرية البيضاء، تناقض كل القيم والأعراف الإنسانية وتناقض شعارات الحزب التي نادى بها».

وأشار البيان إلى «تفتيش البيوت وإطلاق الرصاص العشوائي على الناس والمنازل والمساجد والكنائس من قبل عناصر الأمن والشبيحة». وأضاف أن ذلك يؤدي إلى «الاحتقان الطائفي وبث روح العداء بين أبناء الوطن الواحد».

وفي السياق، قال المرصد السوري لحقوق الإنسان، على موقعه أمس، إن عدد القتلى المدنيين نتيجة الأحداث التي تجري في سوريا وصل إلى 453 قتيلاً. وأضاف «لدينا لأثمة وثيقة بالأسماء». لكنها لم تنشر أي اسم لهؤلاء.

مجلس الأمن: من بيان إلى مشروع قرار!

نيويورك - نزار عبود

بعدما باءت محاولات الدول الغربية الرئيسية الكبرى في مجلس الأمن الدولي (الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا والبرتغال) بالفشل في حشد إجماع على بيان صحافي متواضع يضع سوريا على طاولة الجراحة، قررت مواصلة المساعي مساء أمس مع احتمال الانتقال من بيان صحافي يحتاج إلى إجماع من أعضاء المجلس، إلى مشروع قرار يمكن أن يصدر إذا أمنت له تسعة أصوات من أصل 15. وتحدث أحد الدبلوماسيين عن خشية أن يبدو مجلس الأمن غير مبال بما يجري في سوريا، وما لذلك من تأثير على معنويات الشعب.

المندوبة الأميركية في الأمم المتحدة، سوزان رايس، خرجت من جلسة مساء أول من أمس، وتحدثت بنبرة عالية إلى وسائل الإعلام مصدرة إدانة صريحة لما وصفته «العنف الوحشي الذي تستخدمه الحكومة السورية ضد شعبها». وقالت «إنه مقيت ومؤسف، والولايات المتحدة تدينه بأشد العبارات». وطالبت بوقفه فوراً واصفة قرار رفع حالة الطوارئ بأنه «غير جدي... بدليل مواصلة قمع المتظاهرين المسالين».

وأكدت رايس ما أعلنته وزارة الخارجية الأميركية من قبل بأن حكومتها

إبراهيم الأمين

دمشق: وقائع عروض لمقايسة بقاء النظام بالعلاقة مع إيران

خيار الحسم العسكري الذي اتخذته الرئيس السوري بشار الأسد في مواجهة من يعدّهم النظام عملاء للخارج لجأوا إلى السلاح، سيكون له أثره الكبير على الحركة الاحتجاجية التي يقوم بها مواطنون يريدون تحقيق إصلاحات واسعة في البلاد. وبينما يراهن فريق من أهل الحكم في دمشق على نتائج إجمالية توقف الحركة الاحتجاجية، فإن في دائرة الأسد من يشير إلى أن برنامج الإصلاحات لن يكون قابلاً للحياة في ظل التوتر أو غياب الاستقرار، وخصوصاً أن لدى الحكومة السورية ما يكفي من الأدلة السياسية والأمنية والعمالية التي تشير إلى تجاوز الوضع مستوى احتجاجات مطلية لجماهير إلى مستوى التدخل الخارجي.

من بين الأدلة السياسية، يشير المقربون إلى آخر جولة من الاتصالات التي جرت بين القيادة السورية وعدد من الموفدين العرب والإقليميين البارزين. يجري الحديث عن قطر والإمارات العربية المتحدة وتركيا وبعض الأوروبيين، وأن هؤلاء تحدثوا مباشرة عن «المطلوب» من سوريا في هذه الفترة، مع توضيحات عن نوعية هذه المطالب ونوعية العروض المقابلة. ومنها:

- أن على سوريا أن تأخذ في الاعتبار التطورات التي عصفت بالمنطقة في الفترة الأخيرة، وأن التحولات الجارية في مصر نتيج إعادة الاعتبار إلى المحور العربي الذي يمنع الآخرين من التدخل في الشؤون العربية. وحتى لا يظل الحديث مبهماً، يتحدث الموفدون عن ضرورة إعادة سوريا النظر في علاقتها بإيران على وجه التحديد، ومع جهات المقاومة في لبنان وفلسطين، والسير نحو استراتيجية عربية جديدة.

- أن موافقة سوريا على التوجه الجديد ستتيح علاقات أفضل لها مع دول عربية كبيرة ومع عواصم خارجية، وأن الدول الغنية بالنفط ستوفر مساعدات كبيرة لسوريا لمواجهة أزماتها الاقتصادية والاجتماعية، وفي ذلك ما يساعد النظام على إنجاز عمليات إصلاحية كبيرة مترافقة مع مشاريع تنمية تمنع أسباب الاحتجاج المعيشي.

- أن تحسّن علاقات سوريا مع عواصم عربية ودولية من شأنه توفير مساعدة لسوريا على مواجهة أي محاولات للتخريب أو زعزعة الاستقرار.

الموفدون العرب والأجانب يقترحون دعماً للأسد ومساعدات مالية وجهداً لوقف الاحتجاجات الشعبية

وبحسب القريبين أنفسهم، فإن الجواب السوري الذي صدر عن مستويات عدة، بينها الرئيس بشار الأسد مباشرة ومسؤولون آخرون، هو أن السلطات «تميّز بين محتجين من المواطنين الذين نعرفهم ونعرف مطالبهم، والمجموعات التي اعتقل العديد من أفرادها وهم ينتمون إلى تيارات سلفية متشددة ويجري تمويلهم ومساعدتهم لوجستياً من جهات وعواصم عربية»، وأن دمشق لتتحقق أهداف لا علاقة لها بمطالب الناس».

ومن المفترض أن يدعو وزير الخارجية السوري وليد المعلم، خلال الساعات المقبلة، أكثر من عشرين سفيراً من أميركا وأوروبا لمناقشتهم في الأحداث الجارية في سوريا، ويعرض عليهم ملفات أعدتها وزارة الداخلية، تتعلق بما تقول دمشق «إنه برنامج تخريب منظم يهدف إلى ضرب الاستقرار وإحداث فتنة في البلاد»، وذلك بحسب المقربين الذين يعتقدون أن الموفدين العرب والأتراك والدوليين إنما «كانوا يحاولون عرض صفقة، فإذا رفضتها سوريا فسيكون هناك تصعيد دبلوماسي وإعلامي قريباً، بغية تحويل الملف إلى قضية دولية بقصد استدراج عروض من جماعات سورية لأشكال عدة من التدخل». ويبدو أن علاقات سوريا لم تهتز فقط مع عدد من الدول العربية، بل مع تركيا أيضاً. وحتى اللحظة، لا يتقبل المسؤولون السوريون كيف أن الحكومة التركية توافق على استضافة مجموعة من قيادات الإخوان المسلمين في أنقرة وإسطنبول ومناطق قريبة من الحدود مع سوريا، وأن هؤلاء يتولون إجراء الاتصالات بناشطين منهم في سوريا لتحثهم على التظاهر. ونقل عن مسؤول سوري كبير قوله: «هل تقبل تركيا بأن ينشط أفراد معارضون لها على أراضي سوريا ويعملوا على زعزعة الاستقرار فيها؟».

الواضح أن سياقاً آخر للمتابعة برز أمس في الملف السوري. ومع أنه لا الإجراءات التي تقوم بها الحكومة الآن ولا التدخل الخارجي سيحجبان الحاجة إلى إصلاحات كبيرة داخلياً، إلا أن ذلك لن يكون وحده البند الساخن في البحث داخلياً وإقليمياً، وحتى خارجياً، وخصوصاً أن ما يجري الآن في ليبيا والبحرين من شأنه رفع درجة التنبيه إلى أن الولايات المتحدة، ومعها دول عربية كثيرة، تقوم بكل ما من شأنه لاحتواء الثورات الشعبية ومنعها من التوجه نحو تغييرات جذرية. وها هي الضغوط على مصر تزداد يوماً بعد يوم لمنعها من السير سياسياً في وجهة مختلفة عما كانت عليه أيام حسني مبارك، ومحاولة حصر أهداف الثورة ببعض التغييرات الداخلية، عدا عن الجانب الأكثر خطورة، الذي يتمثل في استعداد عملي عند دول غربية وعند الولايات المتحدة للعودة إلى مغامرات عسكرية مباشرة أو بواسطة حلفائها... أليس الوجود العسكري السعودي في البحرين نموذجاً لوصاية خارجية مباشرة، أم يستعيد داعموه لغة حلفاء سوريا في لبنان عن «الوجود الشرعي والمؤقت»؟ ثم ماذا عن ثوار ليبيا الذين باتوا على اقتناع بأن إطاحة معمر القذافي أمر غير ممكن من دون دخول جيوش الغرب إلى طرابلس وتدمير كل شيء؟

الأحداث ومحاسبة المسؤولين. ورأى أن القضاء السوري قادر على القيام بذلك من دون مساعدة أجنبية. أما الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، الذي كان قد طالب بإجراء تحقيق «مستقل شفاف وفعال»، فقد أكد أيضاً أن بوسع سوريا القيام بذلك، داعياً مجلس الأمن إلى عدم الاعتماد على وسائل الإعلام في تكوين صورة عن الوضع بل بالاستعانة بالوسائل الرسمية لتلك الغاية.

لكن بان كي مون وصف الوضع السوري بأنه «مبعث قلق بالغ» وأنه يدين «العنف المستمر بحق المتظاهرين المسالين إدانة تامة، ولا سيما باستخدام الدبابات والنييران الحية التي قتلت وجرحت المئات من الناس». موقف انتقده مندوب سوريا الذي رأى أن الأمين العام تخطى مجلس الأمن فيه، وأنه لم يتحرر حقيقة الأوضاع على الأرض قبل اتخاذه.

وفي جنيف، قرر مجلس حقوق الإنسان، بناءً على طلب أمريكي ويدعم من عشر دول أوروبية، فضلاً عن اليابان والمكسيك وكوريا الجنوبية والسنغال وزمبابوي، عقد جلسة خاصة حول سوريا غداً بناءً على ما يجري في درعا. وكان المجلس يدرس عقد جلسة عن الشرق الأوسط، لكن هذه المجموعة جعلت الجلسة تنحصر في الشأن السوري.

ماضية نحو اتباع «مجموعة من الخيارات السياسية المحتملة»، مشيرة إلى فرض عقوبات معينة من أجل نقل رسالة بأن «ذلك السلوك غير مقبول». وإذ دعت إلى منح السوريين الحرية في التعبير والانتماء لأحزاب والتجمع واختيار قادتهم السياسيين، أعلنت رفضها القاطع لأسلوب التعامل مع تلك المطالب المحقة بأساليب «مزعزعة للاستقرار ودعم للإرهاب». وكررت اتهام إيران بالمشاركة في قمع التظاهرات لكنها لم تقدم إجابة على الدليل ورفضت الخوض أكثر في الاتهام بالقول، «لا أريد التحدث بتفاصيل كثيرة عن ذلك الأمر».

وعندما سلّمت إن كانت تؤيد نقل الشأن السوري إلى محكمة الجنائيات الدولية على غرار ما جرى مع ليبيا ما دامت تواجه صعوبة في مجلس الأمن الدولي، ردت رايس بأن المساعي ستواصل في المجلس أولاً، رافضة تشبيه الحالة في ليبيا بالحالة في سوريا.

في المقابل، استغرب مندوب سوريا الدائم بشار الجعفري عرض الوضع السوري على المجلس، معلناً «أسف حكومته الشديد لسقوط الضحايا من المدنيين الشهداء»، مؤكداً «وجود عناصر مسلحة مندسة مارست القتل من الطرفين». كما أكد استعداد سوريا وعزمها على إجراء تحقيق شفاف في